مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

This is the grammarians said (This is far)

Dr . Zamel Turki Solaiman
Ministry of Education / Baghdad Al–Karkh First Education
Zamld0023@gmail.com
07505967519

Abstract

Despite the large number of grammatical studies, Arabic grammar is still full of grammatical issues that have not been covered by the hands of scholars in theory and application. With the author of the saying that they see as contrary to the grammatical rules and standards, or that he has fallen into delusion, and this is understood from the context of the speaker's words, and from this vision, the research was named (what the grammarians said (this is far), which included two precedent of entrance topics in which the semantic meaning of the phrase (this is far) was clarified. As for the first topic, it dealt with grammatical issues related to names, while the second topic dealt with grammatical issues related to letters.

Keywords (Far, what he counted – Grammarians)

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ما عدَّه النَحويون (هذا بعيد)

م. د. زامل تركي سليمان صالح
وزارة التربية/ تربية بغداد الكرخ الاولى
Zamld0023@gmail.com
07505967519

الملخص:

على الرغم من كثرة الدراسات النحوية إلا أن النحو العربي لا زال يزخر بالقضايا النحوية التي لم تطلها أيدي الدارسين تنظيرًا وتطبيقًا . ويتناول هذا البحث عبارة أطلقها أهل العلم من المتقدمين ، نصُّها: (هذا بعيد) حيث شكَّلت ظاهرة نحوية، ولهم أسباب في إطلاق هذه العبارة ؛ فهم يطلقونها في مؤلفاتهم تأدبًا مع صاحب القول الذي يرونه مخالفًا للقواعد أو المقاييس النحوية، أو أنّه قد وقع في الوهم، وهذا يُفهم من سياق كلام القائل ومن هذه الرؤية تم تسمية البحث (ما عدَّه النحويون (هذا بعيد) وقد اشتمل على مبحثين مسبوقين بمدخل أوضحت فيه المعنى الدَلالي لعبارة (هذا بعيد)، أما المبحث الأول فقد تناول المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء فيما تناول المبحث الثاني المسائل النحوية المتعلقة بالحروف، أمّا الأفعال فلم أضع لها مبحثًا منفردًا بها كالأسماء والحروف ؛ لأني لم أجد في كتب النحويين قضية نحوية تتعلق بالأفعال استُخدم معها مصطلح (هذا بعيد).

الكلمات المفتاحية (بعيد، ما عدَّه – النحويون)

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

ما عدَّه النَحويون (هذا بعيد)

م. د. زامل تركي سليمان صالح
وزارة التربية/ تربية بغداد الكرخ الاولى

مدخل:

يقتضي الكشف عن معنى اسم الإشارة النظر إلى ما ينضم إليها في السياق التركيبي؛ لأنَّ أسماء الإشارة كلها مبنية لشبهها بالحرف، من جهة احتياجها إلى ما ينضم إليها في العبارة من قرينة الإشارة، لإتمام معناها؛ لأنَّك لو قلت: هذا ؛ كان مفتقرا لما بعده لإتمام دلالته على المشار إليه ؛ ولذلك لا يجوز أن يؤتى باسم الإشارة منفكاً عما ينضم إليه، ومن هذا المنطلق أكسبتها لفظة (بعيد) عند انضمامها إليه دلالة جديدة يشار بها إلى البعيد صحة وحصولا، وقبل الشروع في بيان دلالة (هذا بعيد) لا بد من كشف المعاني الجزئية للفظتين كلا منهما على انفراد، فلا خلاف على أنَّ لفظة (هذا) اسم إشارة للمفرد، وهذا ما يجمع عليه النحويون المتقدمون والمتأخرون[١]، غير أنَّ ثمَّة خلافًا في تركيب بنية الكلمة، فمعظم النحاة يذهبون إلى أنَّ لفظة (هذا) في الأصل ثُنائية اللفظ، وثلاثية الوضع، وقد استدل أبو البقاء على ذلك : بقولهم في التصغير: ذَيَّا، فيما يذهب الكُوفيون والسّهيلي إلى أنَّ بناء هذه اللفظة على حَرْفٍ واحد وَضْعًا ، وألِفه زائدة، ويؤيد ذلك ما استدل به أبو البقاء بقولهم: ذه أمة الله[٢].

ويرى البصريون أنَّ ألف (ذا) منقلبة عن أصل، فقيل : هو ياء كاللام المحذوفة، وقيل : هو واو، أمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّها زائدة[٣]، أمَّا لفظة (بعيد) فقد تواضعَ[٤] اللغويون وصناع المعاجم على معانٍ عدة لها، فذهب الجوهري إلى أنَّ معناها: "ضد القرب، وقد بَعُدَ بالضم فهو بعيد، أي تَباعَدَ. وأَبْعَدَهُ غيره، وباعَدَهُ، وبَعَّدَهُ تَبعيداً"[٥]، وهو معنى يرتئيه معظم أصحأب المعاجم، فيما يذهب ابن فارس إلى أنَّ (بعيد)

---

(١). يُنظر : الكتاب ٣٨٨/٣، والمقتضب ٢٨٧/٢، وجامع الدروس العربية ١٢٧/١ .
(٢). يُنظر : العُدّة في إعراب العُمدَة ١ / ٤٣٧ .
(٣). يُنظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ١٨٣ .
(٤). الصحاح ٤٤٧/٢ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

خِلَافُ الْقُرْبِ، وَمُقَابِلُ (قَبْلَ)، إِذْ قَالُوا: إِنَّ الْبُعْد خِلَاف الْقُرْبِ، وَعندهم الْبَعَد الْهَلَاك، والمراد فِي قَوْلِه عز وجل:﴿ كَما بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾، أَيْ: هَلَكَتْ. وَالقِيَاسُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ. وَالْأَبَاعِدُ هو خِلَافُ الْأَقَارِبِ[1]، فقد أضاف ابن فارس معنا جديدا لبعيد (هالك)، ويضيف ابن منظور معنى آخر تمثل بـ (الاغتراب) قائلاً : وبَعِدَ بَعَداً وبَعُد أنَّه هلك أَو اغترب، فهو باعد إضافة إلى معنى البُعْد الهلاك[2]، ويوافق الزبيدي رأي سابقيه في المعاني المشار إليها إذْ يقول "ضِدُّ القُرْب، وَقيل خِلاف القُرْب، وَهُوَ الأَكثر ... وبَعُد: هَلَكَ أَو اغترَبَ، فَهُوَ باعِدٌ. والبُعْد: الهَلاَكُ"[3].

٢

فنلاحظ أنَّ المعجمات تنوعت في دلالات لفظة (بعيد)، وعلى الرغم من هذا التنوع الدلالي غير أن هذه المعاني متقاربة تصب في حقل دلالي واحد، ولا سيما عند دخول لفظة (بعيد) مع اسم الاشارة (هذا) في عبارة : (وهذا بعيد)، فقد أوضحنا أنَّ لفظة (هذا) مبهمة المعنى في حال انفرادها وأنَّ ما ينضم إليها هو من يحدد معناها، وبانضمام (هذا) مع بعيد اكتساب معاني البعد، والاغتراب، والهلاك، وهي معاني مترادفة في إشارتها على الرأي بعيد الصحة في الدرس النحوي .

المبحث الأول: الاسم

المسألة الأولى: جر معدود كم الخبرية المفصول عنها:

ومسألة تعليلهم جر معدود (كم) الخبرية إذا انفصل عنها مجرور بحرف جر مضمر مستبعدة، إذ استبعده المبرد فقال: فَأَما (كم) الَّتِي تقع خَبرا جاءت بمعنى (رُبَّ) إِلَّا أَنَّهَا اسْم، أَمَّا (رُبَّ) فحرف... لما ضارعت (رُبَّ) فِي مَعْنَاهَا اختاروا فِيهَا ترك التَّنْوِين؛ من أجل أن يكُون مَا بعْدهَا بمنزلتها بعد (رُبَّ)، وَتَكون أيضا تشبه من الْعدَد ثَلَاثَة أَثوَاب... وَجوز لها أَن تكون منونة فِي الْخَبَر، فينتصب الذي بعْدهَا فَتَقول : كم طفلا قد جاءني إِلَّا أَن الأجود مَا ذكرنَا؛ كي يَكُون بَينهَا وَبَين المستفهم بهَا فاصل، فَإِن فصلت بَينهَا وَبَين مَا عملت فِيهِ بشيء اختاروا التَّنْوِين ؛ لِأَن الْخَافض عندهم لَا يعْمل فِيمَا فُصل مِنْهُ، أَمَّا الناصب والرافع فهما

(١). يُنظر : مقاييس اللغة ٢٦٨/١

(٢). يُنظر : لسان العرب ١ / ٣١٠ .

(٣). تاج العروس ٧ / ٤٣٣ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

يعملان في ذَلك الْموضع ومن ذَلكَ قَوْلنا: كم يَوْم الْجُمُعَة رجلاً قد جاءني، وَكم عنْدك كتابا قد وجدته، ويُختار النصب في قَوْل الشاعر: (من البسيط)

كم نالني مِنْهُم فضلا على عدم إذْ لَا أكاد من الإقتار أحتمل[١]

وَزعم قوم بأَنَّهَا على كل حَال منونة، وَأَمَّا الذي انخفض بعْدهَا فإنه ينخفض على إِضْمَار حرف الجر (من) وَهَذَا بعيد؛ لِأَن الْخَافِض عند النحويين لَا يضمر؛ إِذْ كَانَ وَمَا بعده بمنزل الشيء الوَاحِد، وَقد ذَكَرْنَاهُ بحججه مؤكدًا وَالذي قال بالفصل للضَّرُورَة بَين الْخَافِض والمخفوض فقد فعل مثل ذَلك في (كم) في الْخَبَر... وَمما لَا يجوز أيضا الفصل بَين الْخَافِض والمخفوض في الضَّرُورَة الشعرية إِلَّا بحشو، كالظروف مثلاً وَمَا أشبهها مِمَّا لا يعمل الْخَافِض فيه؛ كقولك: إِنَّ الْيَوْم خالدًا منطلقَ، فإِنَّه لو كَان مَكَان لفظة (الْيَوْم) مَا يعمل فِيهِ الحرف (إِنَّ) لم يَقع إِلَى جَانبهَا إِلَّا ما كان مَعْمُولا فِيهِ[٢].

وقال سيبويه: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ ؛ لأن المعنى واحدٌ، إلا أن (كم) اسمٌ و(رُبَّ) غير اسم، بمنزلة (مِنْ)، والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعله خبرَ كم"[٣].

ومن العرب من يُعمل (كم) الخبرية فيما بعدها كالمستفهم بها، قال سيبويه : إنَّ بعضًا من العرب من: "يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعملونها في الاستفهام ؛ فينصبون بها كأنها اسمٌ منون. ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه رُبّ إلا أنها تنصب ؛ لأنها منونة، ومعناها منونة وغير منونة سواءٌ، لأنه لو جاز في الكلام أو اضطُرّ شاعرٌ فقال : ثلاثةٌ أثواباً كان معناه ثلاثة أثواب"[٤].

وفي تعليل جر الاسم الواقع بعد الخبرية على الإضمار، ـ أي: إضمار (من) ـ ما جاء في الكتاب من ذهاب بعضهم إلى أنَّ (كم) على كل حال منونة، إلَّا أنَّ الذين جروا في الخبر أضمروا الحرف (من) كما جاز لهم إضمار رُبَّ ، ولقد زعم الخليل بأنَّ قول: لاهِ أبوك ولقيتُه أمس، على تقدير : لله أبوك، ولقيته أمس، إلا

---

(١). البيت للقطامي، يُنظر : الكتاب ١٦٥/٢ .
(٢). يُنظر : المقتضب ٥٦/٣ ـ ٦٣ .
(٣). الكتاب ١٦١/٢ .
(٤). المصدر نفسه ١٦١/٢ ـ ١٦٢ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

أنهم حذفوا الخافض والألف واللام ؛تخفيفًا على اللسان، وعنده ليس كل جار يضمر[١]، واعترض صاحب الكافية الشافية على من قال بجر مميز الخبرية بـ (من) مضمرة ووصفه بالضعف[٢] .

وقال ابن جني: "فإن فصلت بَينهَا وَبَين النكرَة الَّتِي تنجر في الْخَبَر نصبتها، تَقول : كم قد حصل لي غُلَامًا، وَكم قد زارني رجلا، و أردْت : كم غلامٍ قد حصل لي، وَكم رجلٍ قد زارني، فَلَمَّا فصلت بَينهمَا نصبت النكرَة"[٣]، وتابع الزمخشري مذهب النصبّ لمميز الخبرية عند فصل الخبرية ومميزها[٤]، وجاء مذهب ابن الصائغ موافقة لمذهب من تقدم بوجوب النصب ، إن فَصل بينها وبين ما عملت به فاصل[٥] .

ووضح صاحب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك في – مؤلفه هذا – مذاهبَ السابقين له بتعليلاتهم لمعدود كم الخبرية المفصول عنها ، فذكر أنَّ الفراء يرى أن الجر بعد(كم) الخبرية على تقدير (مِن) ، ونقله عن الكوفيين[٦]، ثم يعترض على قول الفراء ويرّى أنَّ الصحيح بإضافة كم ؛ لأنه يرى أن لا مانع من إضافتها. ويورد رأياً آخر في ذلك، فقال: إنَّ شرط جر تمييز الخبرية الاتصال، فإذا فُصل نصب ؛ وذلك حملا على الاستفهامية، إذا جاء مجرورًا مع الفصل بشبه الجملة المراد بها (الظرف أو الجار والمجرور)[٧].

ومما جاء أيضا في مؤلفه المذكور – من مذاهب المتقدمين – قولهم في فصل الخبرية ومميزها، جاعلا من قول الشاعر : (كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العلا) شاهدًا لتفصيل تلك المذاهب، إذ ذهب البصريون أنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر، وإليه ذهب المصنف _ ابن مالك – ، أما المذهب الثاني فهو مذهب الكوفيين إذ

(١). يُنظر : المصدر نفسه ٢/١٦٢.١٦٣ .
(٢). شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٠ .
(٣). اللمع في العربية لابن جني ١/١٤٦.١٤٧ .
(٤). يُنظر : المفصل في صنعة الإعراب ١/٢٢٥، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/٢٤٩.
(٥). يُنظر : اللمحة في شرح الملحة ١/٢٩١ .
(٦). يُنظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٣٣٨ .
(٧). يُنظر : المصدر نفسه ٣/١٣٣٨ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

يجوز في الاختيار، وأما المذهب الثالث جواز الفصل إذا كان الفصل بناقص، كقوله: كم اليوم رجل أتاني[1]، لكن إذا كان الفصل بجملة، كقوله: (من المتقارب)

(تؤم سنانا وكم دونه ... من الأرض محدوداً غارها)

فعندئذٍ يجب النصب، وذكر ابن مالك بأنه مذهب سيبويه، والظاهر من كلام المبرد جواز جر الذي هو مفصول بجملة في الشعر، وروي عن الكوفيين جواز ذلك في الكلام، ولقد روي جر (فضلا) كقول الشاعر: (من البسيط)

كم نالني منهمُ فضلٌ على عدمٍ.... إذ لا أكاد من الإقتار أَحتملُ

أما المذهب الرابع: فقد ذكر سيبويه أن بعضا من العرب ينصب مميز كم الخبرية مع الاتصال، حملا على الاستفهامية، وذكر ابن مالك في غير هذا المؤلَف أنها لغة تميم، وهي قبيلة يحتج بلغتها، وجزم هنا باللغة الفصحى[2]، وذكر السيوطي قول أبي حيان[3] بأنَّها لغة قليلة[4].

وذكر السيوطي مذهب المتقدمين ذاكرا ردود بعض منهم على بعض، وجاء أيضا موافقًا لبعضهم معللا ذلك المذهب ومنكرا الآخر[5] ومما تقدم نجد أكثرهم موافقاً[6] لمذهب المبرد واستبعاده، وأجده محقا في ذلك ؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فلا يمكن إضمار الجار وإبقاء مجروره، والله أعلم.

المسألة الثانية: مسألة توكيد النكرات المعنوي بين المجيز والمستبعد:

ذكر صاحب اللباب هذه المسألة في مؤلفه مستبعدًا مذهب المجيزين، إذ قال: "وَلَا تؤَكّد النكرات وَأَجَازَهُ الكوفيُّون"[7]، وبدأ بذكر مذهب رافضي توكيْد النكرة وهو مذهب البصريين، وحجتهم في ذلك من "وجهين، أَحدهمَا أنَّ التوكيد كالوصف، وَأَلْفَاظه معارف، والنكرة لَا تُوصَف بالمعرفة، وَالثَّانِي أنَّ النكرَة لَا تثبت لَهَا فِي النَّفس عين تحْتَمل الْحَقِيقَة وَالْمجَاز فَيُفَرق بالتوكيد بَينهمَا بِخِلَاف الْمعرفَة، أَلا ترى أنَّك لَو قلت :

---

(١). يُنظر : المصدر نفسه ٣/١٣٣٩، والنحو الوافي ٤/٥٧٤، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤/١٢٧ .

(٢). يُنظر : المصدر نفسه ٣/١٣٤٠.

(٣). يُنظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٣٥٤ .

(٤). يُنظر : المصدر نفسه ٢/٣٥٣. ٣٥٥ .

(٥). اللباب في علل البناء والإعراب ١/٩٥، ويُنظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٥٥٠ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

جَاءَنِي رجل لم يحْتَمل أَن تفسّره بِكِتَاب رجل لأنَّ الْمجَاز فِي هَذَا الِاسْتِعْمَال لَا يغلب حتَّى يدْفع بالتوكيد بِخِلَاف لَفْظَة (الْقَوْم) فإنَّه يغلب اسْتِعْمَالهَا فِي الْأَكْثر فَإِذا أردْت الْجَمِيع أكَّدت لرفع الْمجَاز الْغَالِب"[١]، فالمعرفة تحتمل معنيين الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بين الحقية والمجاز، أمَّا النكرة فلا تحتمل الحقيقة والمجاز فلا تحتاج إلى ذلك التوكيد .

أما المجيزون وهم الكوفيون فحجتهم في أجازتهم توكيد النكرة أنَّه قد جَاءَ ذلك فِي الشّعْر فومن ذَلِك قَول الشاعر: (من الرجز)

أرمي عَلَيْها وَهِي فرعُ أجمعُ وَهِي ثَلَاث أَذْرع واصبع[٢]

إذ كان الجواب عَن البيت المتقدم من وَجْهَيْن، ألأول: أنَّ التوكيد الذي فِيه هو للمعرفة لَا للنكرة، فكلمة أجمع توكيد للضمير (هِيَ) ولكَّن الشاعر اضْطر ؛ ففصل بالخْبر بَين الموكّد والموكَّد كَمَا يفعل فِي الصّفة، وَقيل : إنه فِي لفظة (فرع) ضمير والتوكيد لَهُ ، وهذا رأي مستبعد عنده ، إذ قال : وَهَذَا بعيد، أمَّا قولُ الشاعر (جَدِيدا كلّه) فَهُوَ مَرْفُوع ؛ وذلك لأنَّه تَأْكِيد للضمير فِي (جَدِيد)وَأما الْوَجْه الثَّانِي فإنَّ مثل هَذِه الأبيات شاذةّ ؛ لأنَّ فيهَا اضطرار فَلَا يجوز أن تُجعل أصلا[٣].

توكيد النكرة بالتكرار فلا خلاف فيه بين النحويين، فكما تؤكد المعرفة بتكرار اللفظ، فإن النكرة أيضا تؤكد بتكرار اللفظ فأنك تقول: رأيتُ رجلاً رجلاً، كما تقول: رأيت زيداً زيداً .

وموضع الخلاف في هذه المسألة بين النحويين هو توكيد النكرة بتكرار المعنى، فمنهم من ذهب إلى عدم جواز توكيد النكرة بألفاظ معرفة ؛ لأنَّ هذه الألفاظ يؤكد بها المعارف لا النكرات، كون هذه الألفاظ معارف وليست بنكرات، فكما لا يجوز أن يجري عليها وصفاً ؛ فإنه لا يجوز أن يجري عليها توكيدًا لنكرة، وهو مذهب قال به البصريون[٤] وأمَّا المذهب الآخر فهو يجيز توكيد النكرة بها وهو مذهب قال به الكوفيون بدلالة

(١). اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٩٥ . ٣٩٦ .
(٢). البيت لحميد الأرقط، يُنظر : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٤٨٨ .
(٣). يُنظر : اللباب في علل البناء والأعراب ١/٣٩٦ . ٣٩٧ .
(٤). يُنظر : الكتاب ٢/٣٨٦، و المفصل في صنعة الإعراب ١/ ١٤٧.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

الشعر[٢]، وذهب صاحب (الإنصاف في مسائل الخلاف) موافقا لمذهب الكوفيين، ويرى أنه ظاهر واضح، بدلالة استعمال العرب ذلك كما جاء في شعرهم[٣].

وذهب ابن الصائغ مذهب الكوفيين، وجعله مذهب الحق والصواب، معللاً ذهابه مذهب المؤيدين لتوكيد النكرة فقال: "الكوفيّون يجيزون توكيد النّكرة المحدودة كـ (يوم) و (ليلة) و (شهر) و (حول) مِمَّا يَدُلُّ على مُدَّةٍ مَعْلومةٍ. فإنْ كانت غير محدودة فلا يجيزون توكيدها كـ (حين) و (وقت) و (زمان)؛ لأنَّه لا فائدة في توكيدها. ومنع البصريّون توكيدها محدودة .وقولُ الكوفيّين أَوْلَى بالصّواب؛ فَإِنَّ مَنْ قال: (صُمْتُ شَهْرًا) قد يُريد جميع الشّهر، وقد يريد أكثره .فإذَا قال: (صمتُ شهرًا كلّه) ارتفع الاحتمال، فصار كلامه نصًّا"[٤]،وهو مذهب اختاره ابن مالك في ألفيته[٥] وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن الصّائغ واختاره ابن مالك هو الصواب في ذلك ففي (شهرا) من : (صمت شهرًا) احتمال الحقيقة والمجاز، وبالتوكيد تتوضح الحقيقة ويُرفع الاحتمال وهي إرادة الشهر جميعهن ويبعد المجاز المتحصل من أكثر الشهر، وبذلك تحصل الفائدة، فإن أفاد من توكيد النكرة جاز وإن لم تحصل لم يجز، والله أعلم.

المسألة الثالثة: استبعاد اعمال المصدر المفصول بأجنبي:

ومسألة استبعاد من يعمل المصدر عند الفصل مسألة ذكرها العكبري في لبابه فقال: بأنَّ الجملُ تحْكَى بلفظها سمّيتَ بهَا أَو لم تُسمِّ، ومن ذلك ما سمِّي بِهِ تأبَّطَ شرا وذرّى حبّا ومَا لم يُسمَّ بِهِ كقولنا: جاءَني خالدٌ وَنَحْوه وأمَّا ما يُحكى مَا كان يُرى مَكْتُوبًا على خاتمٍ وَنَحْوه فإنَّ ذلك يُنطقُ بِهِ بصورتِه ومن ذلك ما جَاءَ الشعر كقول الشاعر: (من المتقارب)

وأصفر من ضرب دَار الْمُلُوك ... يلوح على وَجهه جعفرا[٦]

---

(١). يُنظر : الأصول في النحو ١/ ١١٤، واسرار العربية ١/ ٢١٢، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ٢/ ٣٩٦ .

(٢). يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ٢/ ٣٧٠ .

(٣). اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧١٠. ٧١١ ويُنظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٩٧٦ .

(٤). يُنظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ٢١١ .

(٥). البيت مجهول القائل، يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٤٠ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

فقد قيل : إنه كان على الدِّينَار مَكْتُوب (جعفرا) اي: أنهم قصدوا جعفرا، وَقيل :إن (جعفرا) مَنْصُوب بِفعل مَحْذُوف دلّ عَلَيْهِ المذكور الفعل (يلوح) وَالتَّقْدِير عندئذٍ: يلوح المكتوبُ فيبيّنُ جعفراً ، وَقول آخر يرى أنه منصوب بالمصدرن والتقدير: من أَن ضرب صاحب دار الملوك جعفراً، وهو رأي مستبعد عند العكبري، قال :وهذا بعيد؛ وذلك لِأَن الفعل يلوح قد فصل بين المصدر ومعموله[١].

ومما يستحق الذكر أن المصدر لا يقاس على الفعل؛ لأنَّه لا يحتمل ضميراً لخروجه عن شبه الفعل، ويعمل المصدر إذا كان محلى بأل نحو (ضعيف النكاية أعداءه)، وشاهدنا نصب (أعداءَه) بـ (النكاية) وفيه الألف واللام، فكما يعمل وفيه الألف واللام ؛ فإنه يعمل إذا جاء منوناً، نحو (ورهبةٌ عقابك) فـ (عقابك) منصوب بـ (رهبة) ومنه أيضاً (بضربٍ بالسيوف رؤوسَ) وشاهدنا إعمال المصدر المنون (رهبةُ وبضربٍ) بـ (عقابك و رؤوس)، ومن إعماله أيضاً أنه يعمل مضافاً كقولك: (أعجَبني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا) والشاهد فيه إعمال المصدر (ضربُ) وهو مضاف بـ (عمراً) فهو مفعول به لـ (ضرب)[٢].

وفيما يتعلق بالفصل بين العامل والمعمول ؛ فإنه يعلق العمل عند الفصل بأجنبي، ومن ذلك مثلا: أنَّه يجب أن تقع الصلة بعد الموصول مباشرة، فلا يجوز أن يفصل بينهما بأجنبي، أي: ليس من جملة الصلة نفسها كقولك: اقرأ المعلومات التي تفيدك في مهنتك، وأنصح به غيرك ... ، لا يصح اقرأ المعلومات التي – غيرك – تفيدك في مهنتك، وأنصح به، لوجود فاصل اجنبي بين الموصول وصلته، وكذلك المصدر فلا يجوز فصله عن معموله ؛ لأنَّ المصدر ومعموله عندهم كالموصول وصلته، فلا يفصل بينه وبين معموله كما لا يفصل بين الموصول وصلته .[٣]

فيجب أن لا يتقدم معمول المصدر عليه، و ألا يفصل بين المصدر ومفعوله بخبر أو صفة أو بفاصل أجنبي، فإن وجد فليس معمولاً له وإنما يكون معمولًا لغيره، فقولهم بأن (جعفراً) منصوب بالمصدر (ضرب)

---

(١). يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٩/٢ . ١٤٠ .

(٢). يُنظر : شرح ابيات سيبويه ١/ ٢٩٥ . ٢٦١، وايضاح شواهد الايضاح ١/ ١٧٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٢/١، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٥٧. ٣٥٩ .

(٣). يُنظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٦٧٥/٢، والنحو الوافي ٣٧٨/١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

لا يصح ؛ لأن نصبه بالمصدر يعني أنه معمول له والفعل يلوح يفصل بينهما وهو أجنبي، وهذا لا يجوز أي: الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي عنهما، فالعكبري محق في استبعاده والله أعلم .

المسألة الرابعة: استبعاد نصب المعطوف على غدوة المنصوبة بعد لدن:

استبعد جمال الدين مذهب من قال بنصب المعطوف على غدوة إذا نصبت إذْ قال: إنَّ العرب قد التزمت إضافة (لدن) وجر الأسماء التي تليها، كما يلزم انخفاض كل اسم أضيف إليه اسم، وقد شذ إفراد (لدن) ونصب بعدها (غدوة) مع جواز جرها على القياس، فإذا عطفت على (غدوة) بعد أن نصبت فإن المعطوف حكمه الجر؛ وذلك لأن (غدوة) في موضع جر وإن لم تجر لفظاً، وذهب الأخفش سعيد بن مسعدة الى جواز نصب المعطوف عليها، وهذا بعيد من القياس[١] .

وذكر سيبويه أنَّهم جعلوا (لَدُنْ مع غُدْوَةَ) منّونة فقالوا: لَدُنْ غدوةً[٢]، ثمّ يقرر في موضع آخر بأنَّ الوجه والقياس في غدوة بعد لدن هو (الجر)[٣] لكن لما كثر استعمالها في كلامهم[٣] غيروها إلى النصب ؛ فجعلوا لدن لا تنصب إلاَّ في غدوة[٤]، وتابع ابن السراج على أنَّ غدُوة لا تنصب مع غير لدُن، إذ قال: إنَّ بعضهم قد جعل حذف النون فقال: لَدُن غدوةً، فنصب (غدوةً) بعد لدن؛ لأنه توهم بأن هذه النون زائدةٌ فهي تقوم مقام التنوين فلذلك نصب فجعلها كقولك: قائمٌ غدوةً، فإن (لدن) لم تعمل عنده إلا في غدوةً خاصةً[٥].

وذهب الزمخشري مذهب الذين جعلوا (غدوة) بعد(لدن) منصوبة كونها خصت بذلك وهذا ما أقره العرب فقال: "وقد نصبت العرب بها غدوة خاصة"[٦].

---

(١). يُنظر : شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٢ . ٩٥٣ .

(٢). يُنظر : الكتاب ١/٥١، ويُنظر : حروف المعاني والصفات ١/٢٦ .

(٣). يُنظر : المصدر نفسه ١/٢١٠ .

(٤). يُنظر : المصدر نفسه ٣/١١٩، وسر صناعة الاعراب ٢/١٩٥ .

(٥). يُنظر : الأصول في النحو ٢/١٤٤، وعلل النحو ١/٥١٤. ٥١٥ .

(٦). المفصل في صنعة الإعراب ١/٢١٥، ويُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ١/ ٣٢٨ ، و اللمحة في شرح الملحة ١/٢٨٣.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

وذهب ابن عقيل في جواز النصب والجر عند العطف على غدوة المنصوبة فقال : "وهي منصوبة على التمييز وهو اختيار المصنف ولهذا قال ونصب غدوة بها عنهم ندر وقيل : هي خبر لـ (كان) المحذوفة، والتقدير : لدن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجر، وهو القياس، ونصبها نادر في القياس، فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب ؛ عطفا على اللفظ، والجر ؛ مراعاة للأصل ، فتقول: لدن غدوة"(١)،وقد أصاب ابن عقيل في جواز الوجهين لما له من استعمال في اللغة العربية وهو كثير، ومن ذلك جواز رفع وصف المنادى ونصبه على اللفظ والأصل أو المحل كقولنا : يا زيد الظريف بالرفع على اللفظ والنصب على المحل وبذلك يكون استبعاد العكبري قد خالف استعمال أكثر النحويين وابتعد عن عادة النحاة في ذلك، والله أعلم .

المبحث الثاني: الحرف

المسألة الأولى: استعمال (أن) المخففة من الثقيلة في موضع الناصبة حيث يكون الكلام غير ثابت:

ذكر المبرد هذه المسألة في مؤلفه المقتضب في بَاب الأفعال التي لَا تكون معها أَن إِلَّا ثَقيلَة وَكذلك الأفعال الَّتِي لَا تأتي أن مَعهَا إِلَّا خَفِيفَة وَايضاً الأفعال المحتملة التي تأتي للثقيلة والخفيفة (٢).

فالأفعال التي تكون معها (أن) إلا ثقيلة فهي مَا كَانَ من الْعلم إذ إنَّ (أَن) لَا تكون بعد هذه الأفعال إِلَّا ثَقيلَة وذلك لِأَنَّه شيء قد اسْتقر وثبتن كقَوْلنا: قد علمت أَن خالدًا منطلق، فَإِن خففت فكان ذلك على إِرَادَة التثقيل والإضمار، فتقول: قد علمت أَن سيقوم خالد، تُرِيدُ بذلك أَنه سيقوم خالد، قَالَ تعالى: ﴿"علم أَنْ سَيكون مِنْكُم مرضى"﴾؛ وذلك لِأَنَّهُ شيء قد ثبت واسْتَقر، لذلك ترى أَنه لَا يصلح أن تقول: علمتُ أَن يقومُ زيد؛ وذلك لكون (أَن) الْخَفِيفَة(٣) أي أنَّ الناصبة للفعل المضارع فلا تكون مع الأفعال التي تدل على الثبوت والاستقرار، إِنَّمَا تكون لما لم

(١). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٦٩ .
(٢). يُنظر : المقتضب ٣/٧ .
(٣). يُنظر : المصدر نفسه ٣/٧ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

يثبت كقولك خفت أَن تقومَ يَا رجل وَأَرْجُو أَن ترجع إِلَى خالد؛ لِأَنَّهُ شيء لم يثبت ولم يسْتَقرّ فجميع مَا كَانَ من الْخَوْف والرجاء هَذَا مجازه[١].

فثبوت العلم واستقراره موضع المخففة كونها تفيد اليقين والتأكيد بخلاف الخفيفة فيكون موضعها لما لم يثبت كالرجاء والخوف؛ لأنها تفيد الشك والاحتمالية، ولا خلاف في ذلك، لكن الخلاف في الأفعال التي تشترك بين المخففة والخفيفة، قال المبرد: فأمَّا الأفعال الَّتِي تشترك فِيهَا المخففة والخفيفة والمراد بها الْخَفِيفَة والثقيلة فالتي يراد بها الظَّن وأما وُقُوع الثَّقِيلَة على ثبات الظنن أي أنه قد اسْتَقر في ظَنك كَمَا ثبت واسْتَقر الأول في علمك؛ لأنَّ قولنا: ظننت أَنَّك تقوم وقولنا: حسبت أَنَّك منطلق فَإِن أدخلت على المحذوفة الْعِوَض قلنا: (حسبت أَن سيقومون) و تَقول أيضًا : (ظننت أَن لَا تَقول شراً) أي: تُرِيدُ أَنَّك لَا تَقول شرًا وَأما النصب فإنه على شيء لم يسْتَقرّ إِذْ دخل في بَاب خفت ورجوت بِهَذَا الْمَعْنى، وتقْرَأ الآية ﴿"وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ"﴾[٢] على وَجْهَين اعرابيين فتجد (أَن لَا تكونُ فتنةُ) قد انتصب بعد (لَا) وهي عوض، ومثلما أوقعت الْخَفِيفَة الناصبة بعد ظننت من غير عوض؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿"تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ"﴾[٣]؛ وذلك لِأَن معناها ما لم يسْتَقرن ومثل ذلك ايضا قوله تعالى: ﴿"إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ"﴾[٤]، وقد زعم سيبويه: بأَنَّه يجوز أن تقول: خفت أَن لَا تقومُ يَا فَتى؛ لأن عنده إِذا خَافَ شَيْئا كالمستقر وَهَذَا بعيد وجوز أيضا عبارة: مَا أعلم إِلَّا أَن تقومَ، عندما لم يرد علما وَاقعا، وَهَذَا القَوْل كَان جَارِيا على بَاب الْإِشَارَة أي: أنه أرى من الرَّأْيين وَاسم الاشارة هَذَا وَهَذَا في الْبعد مثل الذي ذُكر قبله، وأما قَوله تعالى :

---

(١). يُنظر : المصدر نفسه ٣/٧ .
(٢). المائدة ٧١ .
(٣). القيامة ٢٥ .
(٤). البقرة ٢٣٠ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

﴿"أَفلا يرَوْنَ أَن لَا يرجع إِلَيْهِم"﴾[1] فَالْوجه فِيهِ هو الرّفْع، وَالْمعْنَى عنده: أَنه لَا يرجع إِلَيْهِم قولا؛ وذلك لِأَنَّهُ علم وَاقع[2]

ومما يعضد مذهب المبرد الوجه الذي في "قَول الشَّاعِر: (من الكامل)

أفنى عرائكها وخدَّد لَحمهَا ... أَن لَا تذوق مَعَ الشكائم عودا[3]

فَالرَّفْع؛ لِأَنَّهُ يُرِيد: إِنَّ الذى أفنى عرائكها هَذَا فَهَذَا على الْمِنْهَاج الذى ذكرت لَك"[4].

وذهب الأخفش مذهب القائلين باستقرار الظن كما يستقر العلم: "وقال: ﴿"تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ"﴾[5]" وقال: ﴿"إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ"﴾[6] وتقول: "عَلِمْت أَنْ لا تُكَرِّمُني" و"حسِبْتُ أَنْ لا تُكْرِمُنِي". فهذا مثل ما ذُكر . فإنَّما صار "عَلِمْتُ" و(اسْتَيْقَنْتُ) ما بعده رفع؛ لأنَّه واجب. فلما كان واجبًا لم يحسن أن يكون بعده (أنْ) التي تعمل في الأفعال؛ لأن تلك إنما تكون في غير الواجب، ألا ترى أنك تقول : (أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي) فلا يكون هذا إلا لأمر لم يقع، وارتفع ما بعد الظن"[7]، فعندما استقر عنده الظن[8]جعل (أن) التي جاءت فيما أورد من نصوص قرآنية وأمثلة هي المخففة من الثقيلة لاستقرار الظن، وممن كان أيضا على هذا المذهب الماتريدي إذ قال: انه جائز أن يكون معنى الظن موضع العلم في قوله تعالى: ﴿"تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا

(١). طه ٨٩ .
(٢). يُنظر : المقتضب ٣/ ٧٠ ٨.
(٣). البيت لجرير، يُنظر : ديوان جرير ١/ ٣٣٩، وفي البيت اختلاف في الرواية:
أجرى قلائدها وخدد لحمها أن لا يذقن مع الشكائم عودا .
(٤). المقتضب ٣/ ٨٧ .
(٥). القيامة ٢٥ .
(٦)القيامة ٢٥ .
(٧). البقرة ٢٣٠ .
(٨). معاني القرآن للأخفش ١/٢٩ ٣٠ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

فاقِرَةٌ﴾[٢]، وتابع ابن هشام مذهبهم فقال: "وَاخْتلف الْقُرَّاء فِيهَا فَمنهمْ من قَرَأَ بِالرَّفْع وَذَلِكَ على إِجْرَاء الظَّن مجْرى الْعلم فَتكون مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة وَاسْمهَا مَحْذُوف وَالْجُمْلَة بعْدهَا خَبَرهَا"[٣].

وبعد استعراض أراء النحويين والمفسرين نرى أن مذاهبهم على (أن) المخففة من الثقيلة تعمل في الأفعال التي ثبت فيها استقرار العلم والظن، فإن لم يستقر الظن كما يستقر العلم فلا تعمل فيها المخففة من الثقيلة وإنما تعمل فيها (أن) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم نجد ما قاله سيبويه من استقرار الخوف والرجاء، أنه من غير الممكن استقرار الخوف والرجاء كاستقرار العلم، وبذلك يكون المبرد محقاً في استبعاد قول سيبويه، وموافقاً لكلام العرب والله أعلم .

المسألة الثانية: استبعاد قول بأنَّ لعل يجوز ان تكون لهاً جملة قائمة بنفسها:

ذكر ابن هشام مسألة الجر بـ (لعل) مستشهدا بأبيات شعرية على استعمالها حرف جر مستعرضا أقوال الرافضين لعملها الجر، ومفندًا ومنكرًا لأقوالهم فيها بالتحليل والتعليل، إذ قال: "أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه، أن يعمل الجر... وإنما خرجت إن وأخواتها، عن هذا الأصل، فعملت النصب والرفع، لشبهها بالفعل، ولذلك قال الجزولي: وقد جروا بلعل منبهة على الأصل. وروى الجر بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة... وقول الآخر: (من الطويل)

فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة ... لعل أبي المغوار منك قريب[٤]

هذه الأبيات كلها بالجر، على هذه اللغة. وأنكر بعضهم هذه اللغة، وتأول قول الشاعر لعل أبي المغوار منك قريب ... قيل: يجوز أن يكون لها في البيت هي التي تقال للعاثر، واللام للجر، والكلام جملة قائمة بنفسها. والموصوف محذوف، تقديره: فرج، أو شبهه. وهذا بعيد أيضاً"[٥].

---

(١). يُنظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ٣٥١/١٠ ، و بحر العلوم ٥٢٣/٣ ، و الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣٩٤/٤ .

(٢). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٣٧٩/١ .

(٣). البيت لكعب بن سعد الغنوي، يُنظر : الدر الفريد وبيت القصيد ١٠٨/٦ .

(٤). الجنى الداني في حروف المعاني ٥٨٣/١ . ٥٨٥ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

فمسألة الجر بـ (لعل) وأن كانت دخيلة على الحرف المشبهة (لعل) لقلتها وندرتها إلا أنَّه رأي قال به أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين .

وذكر المبرد في أحرف بناء (لعل) بأنَّ اللام في (لعل) زائدة وأنَّ أصلها (عل) وهي حرف مشبه بالفعل[١]، واعترض ابن السراج على من سبقه في قولهم : إن اللام في (لعل) زائدة، ويعود سبب قولهم : إنَّها زائدة ؛ وذلك لأنهم يقولون (عَلَّ)، أمَّا الذي عند ابن السراج فأنهما لغتان فيقول: إنَّ الذي يقول (لَعلَّ) فإنه لا يقولُ عَلَّ إلا إذا كان مستعيرًا لغةَ غيره ؛ لأَن ابن السراج لَم يرَ زائدًا لغير معنًى[٢]، وذهب ابن جني مذهب المخالف لابن السراج، فاللام عنده في (لعل) زائدة ؛ لأن العرب تحذفها في كلامهم[٣]، ويقول أبو البركات بخلاف المذهبين البصري والكوفي في تقريرهم في لام لعل من حيث الزيادة وعدمها إذ قال: "ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في "لعل" أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة"[٤]

وفي الحديث عن عمل (لعل) وفيما يتعلق في هذه المسألة، ذكر الزجاجي إلى أن الجر بـ (لعل) في (لعل أبي المغوار) شاذ ولا يقاس عليه إذ قال: "فخفض بها كما ترى وهذا شعر قديم ومثل هذا يروى على شذوذه ولا يقاس عليه"[٥]، ولم يبتعد السيرافي عن مذهب الزجاجي إذ جعل (لعل) في هذا الشاهد تعمل كحرف مشبهة بالفعل وليست حرف جر[٦].

ومسألة الجر بـ (لعل) وأن كانت دخيلة على الحرف المشبهة (لعل) إلا أنَّه رأي قال به أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين ؛ كونها من كلام العرب الفصحاء وهم (بني عقيل) فهي لغة عربية يعتد بها، وبذلك يكون استبعاد المرادي لذلك المذهب محقاً ومصيباً ؛ لأنه لم يقل به أحد من المتقدمين ، وليس من كلام العرب، وفي تكلف والله أعلم .

---

(١). يُنظر : المقتضب ٣/٧٣ .
(٢). يُنظر : الأصول في النحو ٢/ ٢٢٠ .
(٣). يُنظر : الخصائص ١/٣١٧ .
(٤). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ١/١٧٧ .
(٥). اللامات ١/١٣٦ .
(٦). يُنظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٢٤٢ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

وذهب ابن جني إلى جواز الجر بها وأنَّ في لام (لعل) في لغة من يجر بها لغتان أحدهما لغة عقيل تكون لام (لعل) بكسر اللام أما الثانية تكون لام (لعل) مفتوحة[1] و وذهب ابن الصائغ إلى أن (لعل) تستعمل للجر[2]، وتابع المرادي مذهب القائلين باستعمال (لعل) حرف جر[3]،وكذلك ابن هشام بأنّ مجرورها عنده في موضع رفع بالابتداء ؛ لأنَّ (لعل) حرف شبيه بالزائد و (قريب) خبرها، فجعل استعمال (لعل) حرف جر على لغة عقيل، وما هو معلوم أن "لعل" ليس لها متعلق؛ لأنها حرف شبيه بالزائد[4]، وممن كان على مذهبهم ابن عقيل[5]، وكذلك شمس الدين الجوجري، وهي عندهم بمعنى (من)[6]، والأُشموني[7]، وغيرهم من النحويين الذين ذهبوا باستعمال (لعل) حرف جر[8] . واستعمال (لعل) حرف جرٍ موافق لمذهب أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين أن لم يكن جميعهم الذين قالوا باستعمال (لعل) حرف جر وكونها لغة من لغات العرب، ومن يستبعد ذلك فقد أنكر لغة من لغات العرب وخالف ما اجمع عليه النحاة .

المسألة الثالثة: استبعاد قول فتح نون المثنى للضرورة:

ذهب بعض النحويين إلى أنَّ فتح نون المثنى في قول الشاعر : على أحوذيين استقلت عشية ... ضرورةٌ، وهذا القول ذكره ابن هشام لبعض النحويين إذ قال: إنَّ في شطر هذا البيت (على أحوذيين استقلت عشية)استشهاد ووجه الاستشهاد في كلمة (أحوذيين) إذ جاءت على هذه الرواية مفتوح النون، وليس من الممكن بحال من الأحوال أن يجعل حركة إعرابها ظاهرة على النون؛ كونها جاءت في محل جر، وأنَّ

(١). يُنظر : سر صناعة الإعراب ٢/٨٣ . ٨٤، و إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٧ .
(٢). اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٣٩ .
(٣). يُنظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٣٨١ .
(٤). يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٣٧٧ .
(٥). يُنظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٥.٤ .
(٦). يُنظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢/٥٦١ .
(٧). يُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/٦٢ .
(٨). يُنظر : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/١٩١، و موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١/٧٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٤٥٧، وجامع الدروس العربية ٣/١٩٠ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

النون مفتوحة، كما هو معلوم، ولذا يجب يكون إعرابها بالياء نيابة عن الكسرة،أما فتح النون، فيرى بعضهم أنّها ضرورة، وهذا بعيد؛ وذلك لأنه يجوز أن يكسر النون ولا ضير في ذلك لأن الكسر لا يؤدي إلى اختلال الوزن أو القافية، و يرى بعضهم أنها لغة من لغات العرب ومن كلامهم، وقد نقلها الفراء عن قبيلة بني أسد، ويرى ابن هشام أن هذا الرأي أولى من الأول، وقد أخذ به العيني في شرح للشواهد[١].

ذهب ابن جني بأنَّ فتح نون المثنى في ذلك الشاهد الشعري لغة من لغات العرب إذ قال: أن من العرب من يجعل نون (احوذيين) في حال الجر والنصب مفتوحة تشبيها بأين وكيف، وتجري الياء عندهم وإن كانت هذه الياء غير لازمة مجرى الياء اللازمة، نحو: مررت بالزيدينَ، وضربت الزيدينَ، وأنشدوا في ذلك قول الشاعر: عَلى أَحْوذِيَّيْنَ استَقَلَّتْ عليهما[٢]، وتابع جمال الدين مذهب ابن جني من كون فتحها لغة[٣]، وذكر ابن الصائغ قول الفراء بأنها فتحها لغة ولم يعترض وعدها من صيغ التخفيف التي تستعملها العرب في كلامهم[٤]، وتابع المرادي فيمن سبقه كونُ فتحها لغة وذكر أنه قولٌ للكسائي والفراء[٥]، وممن جاء موافقا لمذهب القائلين أنها لغة ابن عقيل[٦]، الاشموني[٧]، والوقاد[٨]، والسيوطي[٩].

كان ابن هشام محقاً في استبعاده؛ لأنَّ الضرورة الشعرية أما تحرك ساكن أو تسكين متحرك، وبذلك التحريك والتسكين يحصل تغيير في الوزن، أما هنا فلا وجود لضرورة؛ لأنَّ الوزن يبقى كما هو عليه إذ إنَّ تغيير الحركة من الجر الى الفتح لا يتغير الوزن كما تقدم، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّ أكثر النحوين قالوا بأنَّها لغة من لغات العرب، والله أعلم .

---

(١). يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٣/١ .
(٢). يُنظر : سر صناعة الإعراب ١٥١/٢، ويُنظر : علل التثنية ٨٧/١ .
(٣). يُنظر : شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .
(٤). يُنظر : اللمحة في شرح الملحة ١/ ١٩٠ .
(٥). يُنظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٣٨/١ .
(٦). يُنظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٩/١ .
(٧). يُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٦٨/١ .
(٨). يُنظر : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٧٨/١ .
(٩). يُنظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٨٠/١ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

المسألة الرابعة: استبعاد قول إنَّ لام الابتداء مقدمة من تأخير:

مسألة أوردها ابن هشام في مؤلفه مغني اللبيب، حيث استبعد فيها قول القائل إنَّ لام الابتداء مقدمة من تأخير، إذ قال: قيل إنَّ الْمَفْعُول الثَّانِي للفعل أرى من قَولهم: أَرَاك لشاتمي وَما كان مثل ذلك وَفِي مفعول يَدْعُو من قوله عز وجل: ﴿"يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ"﴾ (١) فذهب إلى أنَّ هَذَا مَرْدُود لِأَنه يرى زِيَادَة اللَّام هذه فِي غَايَة الشذوذ، وبالتالي فَلَا يَلِيق تَخْرِيج التَّنْزِيل عَلَيْه، وقد قيل قولان فِي هذه اللَّام فِي هَذِه الْآيَة: أحدهما هَذَا الذي ذكرناه وَهُوَ أَنَّهَا زَائِدَة وَقد أثبتنا فَسَاده، وَأَمَّا الثَّانِي: فقالوا أَنَّهَا لَام الِابْتِدَاء وَهُوَ المذهب الصَّحِيح ثمَّ اخْتلف اصحاب المذهب فَقَالَ بعضهم إِنَّهَا مُقَدّمَة من تَأْخِير وبذلك يكونَ الْأَصْل هو(يَدْعُو من لضره أقرب من نَفعه) فتكون (من) مفعول يدعو، وجملة ضره أقرب، مُبْتَدأ وَخبراً، وهذه الجملة صلَة لـ(من) وَهَذَا بعيد ؛ وذلك لِأَنَّ لَام الابتداء ثابت موضعها ومعروفة عند النحويين، ولم يعهد لها التَّقَدُّم عَن موضعهَا، وقد قيل أيضا:إِنَّهَا فِي موضعهَا ثابتة وَإِنَّ من مبتدأ وجملة ﴿لبئس الْمولى﴾ خَبره ؛ لِأَن التَّقْدِير عندئذٍ يكون (لبئس الْمولى هو) وهذا عنده هو المذهب الصحيح(٢).

ذهب الاخفش في أعراب (من) في قوله تعالى: ﴿"يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ"﴾ (٣)، بأنَّها مبتدأ والخبر مضمر والتقدير: يَدْعو لَمَنْ ضُرُّهُ أَقْرَبُ من نَفْعِهِ إِلَهَهُ، وجعل يدعو بمنزلة (يقول)، والتقدير عنده: لَمَن ضُرُهُ أَقْرَبُ من نَفْعِهِ إِلَهُهُ(٤). ويذكر الطبري في تفسيره رفْض بعضهم دخول لام الابتداء على المفعول وعده شاذاً إذ قال: إنَّ أهل العربية اختلفوا في موضع (من)، فقال بعض نحويّي البصرة: إنَّ موضعه منصوب بـ(يدعو)، والمعنى: يدعو لآلهة ضرّها أقرب من نفعها، وهذا الرأي شاذ الطبري؛ لأنَّ ذلك لم يوجد في الكلام: يدعو لخالدا، أمَّا نحويّي الكوفة فقالوا: إنَّ اللام من صلة (ما) جاءت بعد (مَنْ)، والتقدير: يدعو من لَضَرّه أقرب من نفعه وسمع عن العرب

(١). الحج ١٣ .
(٢). يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٠٨/١ .
(٣). الحج ١٣ .
(٤). يُنظر : معاني القرآن للأخفش ٤٥٠/٢ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

بأنها قالت: منها عندي لما غيره خير منه، أي: عندي ما لغيره خير منه، وذهب آخرون إلى جواز أنْ يكون المعنى هو الضلال البعيد يدعو، وبذلك يكون الفعل يدعو صلة الضلال البعيد، واضمار في يدعو الهاء ثم بعد ذلك يستأنف الكلام باللام، فتقول في تقدير ذلك: لمن ضرّه أقرب من نفعه، لبئس المولى، ومثل قولهم في الكلام في مذهب الجزاء فقالوا: لَمَا فَعَلْتَ لَهُو خَيْرٌ لك، وبهذا القول تكون (من) موضع رفع بالهاء في(ضَرّه) ؛ وذلك لأنَّه إذا كانت (من) جزاء فإنَّ الذي يعربها ما بعدها، وأمَّا اللام الثانية في قوله : لبئس المولى فهي جواب اللام الأولى، ويرى الطبري أنَّ هذا القول على مذهب العربية أصحّ، وأمّا الأوّل فهو رأي أقرب إلى مذهب أهل التأويل[1].

وينكر الزجاج على البصريين والكوفيين على عدم اشباع مذهبهم بالشرح أنَّ معنى اللام هو التأخير، والمعنى يكون على تقدير(يدعو من لضَرّه أقربُ من نَفْعِهِ)، وينكر عليهم عدم اثبات من أين جاءوا بجوازهم أن يضعوا اللام في غير مَوْضِعِها، ثم يعلل مجيء اللام في (من) فيرى أنَّ هذه (اللام) للتوكيد واليمين فالأصل أن تقع في أول الكلام فقدمت لتكون في مكانها الذي وضعت له [2]. وذهب ابن جني أنَّ اللام في (من) لام الابتداء على أنَّ (من) مرفوعة بالابتداء، خبرها (لَبِئْسَ الْمَوْلَى)، على أنَّه هذه تدل على يمين قد حذف؛ والتقدير عنده: للذي ضره أقرب من نفعه، والله لبئس المولى، او ان تكون يدعو بمنزلة يقول و (من) مرفوعة بالابتداء وخبرها محذوف ولا يجوّز من قال بهذا التقدير: (يدعو من لضره أقرب من نفعه) وقال أنَّه غير مرضٍ [3]، وبعد أنَّ استعرض اعراب المتقدمين في قوله تعالى: ﴿"يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ"﴾ [4] يرى أنَّ المعنى يجب على تقدير: (لمن ضره في الآخرة أقرب من نفعه) فلعله يريد بذلك المعنى كلمة الفصل بين المذاهب الاعرابية التي اوردها، فما كان أعرابه موافقا لهذا المعنى فقد اصاب وانْ لم

(١). يُنظر : جامع البيان في تأويل القرآن ٥٧٨/١٨ .
(٢). يُنظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٦/٣ .
(٣). يُنظر : سر صناعة الإعراب ٧٧/٢ . ٨٠ .
(٤). الحج ١٣ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

يكن كذلك فقد ابتعد عن الصواب[1]، وذهب أبو علي القيسي مذهب القائلين بهذا التقدير: (لمن ضرة أقرب من نفعه إله معبود) فيدعو بمزلة يقول و (من) مرفوعة بالابتداء[2]، وذهب النيسابوري إلى تأخير يدعوا فقال: لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ يَدْعُوا) لكي يصحّ موضع اللام[3].

وقولهم: إنَّ (اللام) في قوله تعالى: ﴿"يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ"﴾[4] مقدمة من تأخير، وما ذهبوا به من تأويل وتقدير غير مستقيم فلا يحتاج القرآن إلى ذلك التقديم والتأخير لأجل أن يستقيم معناه، فكلامه عربي فصيح فلا يليق تخريج التنزيل عَلى مثل هذه التأويلات، فما لا يقبله العقل والمنطق أنَّ تأويلات النحاة أكثر استقامة من كلامه تعالى، فيجب أنَّ يستبعد كل رأي أو قول أو مذهب يعتقد أن المعنى لا يستقيم إلا بتقديره، وكأنه كلامه عز وجل يحتاج إلى ذلك التقدير، هذا من جهة ، ومن جهةأخرى فإن الأصل عندهم ﴿"يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ"﴾[5]، فتكون داخلة على المبتدأ كما هو القياس معه، أمَّا قولهم: مقدمة من تأخير فهذا بعيد ؛ لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها، وما حملهم على هذا القول إنَّما هو المعنى؛ لأن (من) مفعول (يدعو) وبالتالي لا يجوز دخول اللام عليها، وبذلك يكون الاستبعاد صوابا لما ذكرناه والله أعلم .

الخاتمة

١- قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) لا يمكن أن يكتب لها الاستقامة في اللغة العربية على كل شيء، فالضرورات الشعرية أن يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره، لكن وفق ضوابط وشروط لا يمكن تجاوزها .

٢- استبعاد الرأي لعدم تكلم العرب في ذلكن أو عدم السماع من أكثرهم .

---

(١). يُنظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨٥٣/٧ . ٤٥٨٤ .

(٢). يُنظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٨/٢ .

(٣). يُنظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن ٥٧١/٢ .

(٤). الحج ١٣ .

(٥). الحج ١٣ .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

٣- استبعاد الرأي لمخالفة أصول المذهب كتقعيد قاعدة نحوية على بيت نادر وقليل وهذا مخالف لمذهب البصريين .

٤- من النحاة من يبالغ في وصف رأيه حتى يصل به درجة الفصل بين الحق والباطل مما يأخذ به رفض الرأي الآخر ويصفه بأنه بعيد .

٥- استبعاد الرأي قد يكون فيه إجحاف لأن فيه استبعادًا لمذهب كامل .

٦- اكثر الاستبعاد كان في القضايا النحوية التي تتعلق بالأسماء، أما الأحرف فأقل من ذلك .

المصادر

* القرآن الكريم .

١-أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط/١ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

٢-الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

٣-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، ط/١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

٤-إيجاز البيان عن معاني القرآن: محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (ت ٥٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط/١ – ١٤١٥ هـ .

٥-إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٧ م .

٦-تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية .

٧-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، ط/١ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

٨-جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

٩-الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٠- حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/١، ١٩٨٤م .

١١-الدر الفريد وبيت القصيد: محمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ٢٠١٥ .

١٢-ديوان جرير: جرير بن عطية صاوي محمد اسماعيل عبدالله محمد بن حبيب (ت ٨٦٠) . الناشر: مصر، ط/١ .

١٣-سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

١٤-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط/٢٠ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٥-شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

١٦-شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط/١ .

١٧-شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ): محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمها، الأساتذة: محمد نور الحسن -محمد الزفزاف – محمد محيي الدين عبد الحميد – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

١٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

١٩-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

٢٠- شعر ابي وجزة السعدي: صنعة وليد السراقبي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، م. ج/٣٤، ج/ ١. ٢، ١٩٩٠ .

٢١-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين – بيروت، ط/٤ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م

٢٢-ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط/١ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٢٣-العُدّة في إعراب العُمدَة: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري – الدوحة، ط/١ .

٢٤-علل التثنية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق : الدكتور صبيح التميمي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر .

٢٥-الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٢٦-اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط/٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٢٧-اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٢٨-لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط/٣، – ١٤١٤ هـ .

٢٩-اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

٣٠-اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، : فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت .

٣١-المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل، (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، ط/١، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ) .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2023)

٣٢-معانى القرآن للأخفش: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٣٣-معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٤-المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ط/١، ١٩٩٣ .

٣٥-المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت .

٣٦-الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، ط/١ ١٩٩٦ .

٣٧-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، المحقق: عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة – بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م .

٣٨-النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، ط/١٥ .

٣٩-الهداية إلى بلوغ النهاية: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، ط/١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

٤٠-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .

٤١-الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)،تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

Doi:10.37940/RJIS.2023.2.2.5